Vol. 6 No. 1 (2019): 1-17

RJS Online Journal Research in Islamic Studies

UNIVERSITI MALAYA

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها

Islamic Windows in Traditional Banks: Analytical study on legitimate issues and its creation controls

Suha Mufid Abu Hafiza[a*] & Ahmad Sufyan Che Abdullah[b]

[a] **Ph.D. Candidate, Department of Business and Administration, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur**

[b] **Senior Lecturer (Ph.D.), Department of Management and Sharia, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur**

*** Corresponding author, Email; suhamufid@hotmail.com.**

ملخص:

يعتبر عمل البنوك التقليدية بالنشاط المصرفي الإسلامي من أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في السنوات الماضية، حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على عمل البنوك التقليدية بالنوافذ الإسلامية. وتكمن مشكلة الدراسة في تساهل البنوك التقليدية بالعمل بالنوافذ الإسلامية وعدم التزامها بالضوابط الشرعية. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى شرعية العمل بالنوافذ الإسلامية، ودعوة البنوك إلى التقيد بضوابطها الشرعية. وقد تم اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك للتعرف بشكل أفضل على ما يواجه هذه الدراسة من مشاكل. ويعتبر أهم ما قد تم التوصل إليه أن التمويل الإسلامي هو الحل الأمثل والذي لا بديل عنه؛ وهو الأمر الذي دفع بالبنوك التقليدية للدخول إلى مجال الصيرفة الإسلامية. حيث توصي هذه الدراسة بالتعريف بالمصرفية الإسلامية، وترك التمويل بالربا المحرم، وضرورة التحول المصرفي للبنوك التقليدية جزئياً أو كلياً والذي سينعكس إيجاباً على تحسين كفاءتها في آداء عملها.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، القضايا الشرعية، التحول المصرفي، الضوابط الشرعية، البنوك التقليدية.

ABSTRACT

The traditional banks work in the Islamic banking is considered one of the most prominent developments in the banking sector in the past years. So this study shed light on the traditional banks with Islamic windows. The study problem represents the traditional banks facilitation regarding work with the Islamic windows and the lack of commitment to Islamic Sharia. This study aims to demonstrate the legitimacy of work in the Islamic windows and invite banks to adhere to their legitimacy. The analytical inductive approach was used to understand the problems discussed in this study. This study revealed that the Islamic finance is the perfect and ideal solution which pushed banks to engage in the Islamic banking field. Therefore, this study recommends introducing Islamic banking; leaving usury funding and the partially or

entirely shift of the traditional banks to Islamic windows which will reflect positively on improving its work efficiency.

Keywords: Islamic windows, legality issues, banking transformation, Sharia controls, traditional banks.

المقدمة

تحظى البنوك الإسلامية بمكانة جيدة نتيجة لتعاملها بالنشاطات المصرفية القائمة على منهج الشرع الإسلامي في تعاملاتها؛ الأمر الذي أدى بالبنوك التقليدية إلى الدخول في مجال الصيرفة الإسلامية وتجربتها بغض النظر عن دوافعها والأساليب المستخدمة فيها. وقد تطرقت هذه الدراسة إلى الحديث عن مفهوم التحول المصرفي للبنوك التقليدية للعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، وأشكال ومداخل التحول المصرفي وأساليبه. وناقشت هذه الدراسة موضوع النوافذ الإسلامية كونها خطوة في طريق التحول المصرفي؛ والتعرف على مدى مشروعيتها، وضوابط إنشائها في البنوك التقليدية، بالإضافة إلى التعرف على مدى التزام البنوك التقليدية بالضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية؛ وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة.

المبحث الأول: التحول المصرفي

بداية قبل الحديث عن النوافذ الإسلامية؛ يناقش هذا المبحث مفهوم التحول المصرفي في المطلب الأول، وأشكال تحول البنوك التقليدية إلى بنوك تتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي في المطلب الثاني، وأساليب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك تتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي في المطلب الثالث.

1.1 مفهوم التحول المصرفي

ستتطرق هذه الدراسة لتعريف مفهوم التحول في اللغة والاصطلاح، حتى يتسنى لنا فهم المعنى المقصود بتحول البنوك التقليدية إلى بنوك تعمل بالنشاطات المصرفية الإسلامية.

التحول لغة: تحول عن الشيء زال عنه إلى غيره، وحال الرجل يحول مثل تحول من موضع إلى موضع، وحال إلى مكان آخر أي تحول، وحال الشيء نفسه يحول حولاً بمعنيين: يكون تغييراً ويكون تحوالاً[1].

التحول اصطلاحاً: المقصود بالتحول هو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً[2].

والقصد من ذلك هو الانتقال من وضع إلى غيره يكون أفضل وأصلح حالاً منه، بحيث أن انتقال المصرف التقليدي كونه الوضع الفاسد شرعاً إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي كونه الوضع الصالح شرعاً هو محور ما يدور حول مفهوم التحول في النظام المصرفي وهو الغرض الأساسي منه.

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب" ، دار صادر، بيروت، ط1. مجلد 11، ص 187.

[2] الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته" ، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الجزء 1، 1992م، ص 15.

وقد تعددت آراء الباحثين حول تعريف مفهوم التحول المصرفي، فقد عرفه أحدهم على أنه: "وجود رغبة صادقة لدى المصرف التقليدي في إيقاف التعاملات المصرفية التي بها مخالفات شرعية وإبدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية"[3].

ويتبين مما تقدم أن هذا التعريف يعتريه بعض القصور؛ فقد اعتبر الباحث أن السبب الأساسي وراء تحول البنوك التقليدية للعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي هو الدافع الديني؛ وقد أغفل باقي الأسباب والدوافع على اختلافها حيث أن هناك بنوك تقليدية في دول لا تدين بالإسلام فكيف يكون السبب هو الوازع الديني.

ويعرفه باحث آخر بأنه : "انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراءه واختلاف مصدره "[4].

يظهر من هذا التعريف أن هناك دوافع وأسباب عدة لتحول البنوك التقليدية للعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، وأن الباحث لم يقتصر على الدافع الديني كسبب رئيس ووحيد للتحول، وبناءً على ذلك يعتبر هذا التعريف أشمل ومستوف بشكل أكبر لكل الجوانب.

وبالتالي تعرف هذه الدراسة التحول على أنه: قيام البنوك التقليدية بالعمل بالنشاطات المصرفية الإسلامية؛ وذلك بتقديم منتجات وخدمات إسلامية، من خلال التحول الكامل من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي وذلك بشكل كلي، أو من خلال تقديم خدمات ومنتجات إسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية وذلك بشكل جزئي، على اختلاف الأسباب والدوافع سواءً كانت تجارية تهدف إلى الربح، أو عقائدية أو اجتماعية.

2.1 أشكال تحول البنوك التقليدية إلى بنوك تتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي

تطرقت هذه الدراسة للحديث عن مداخل وأشكال التحول للصيرفة الإسلامية في هذا المطلب، والتي يقصد بها الإجراء المتبع أو الطريقة التي تمارس فيها البنوك التقليدية العمل بالنشاط المصرفي الإسلامي؛ على اختلاف الدوافع والأسباب من التحول، حيث كل بنك تقليدي يضع أهداف محددة، ويرسم خطط معينة حسب وضعه في السوق، وحسب الفئات المستهدفة؛ والتي ينوي ممارسة العمل بالنشاط المصرفي الإسلامي من أجلها، وتبعاً لذلك يختار المدخل أو الشكل المناسب له لتقديم خدمات ومنتجات إسلامية؛ وفيما يلي سيتم استعراض هذه المداخل والأشكال من التحول المصرفي وسنتطرق إلى بيانها:

1. التحول من خلال استحداث منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بحيث تقوم البنوك التقليدية بتقديم هذه المنتجات بجانب الخدمات المصرفية التقليدية، وذلك بغرض التنويع في تقديم المنتجات والدمج بين نظامين مصرفيين مختلفين واستهداف أكثر من فئة، وتقوم هذه البنوك التقليدية بتصميم صيغ تمويل إسلامية مثل المرابحة والإجارة والاستصناع

[3] مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 2006م.

[4] العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية" دار النفائس، الأردن، ط1، 2009م. ص69.

والمشاركة والمضاربة وبيع السلم، وتعمل على تقديمها في بنوكها، ولا يمنح هذا الشكل أي استقلالية للخدمات والمنتجات الإسلامية فهي عبارة عن مزيج بين نشاطات مصرفية إسلامية وتقليدية، بمعنى اختلاط ما بين مباح وحرام شرعاً، أي أن هناك ازدواجية غير مقيدة بضوابط معينة في تقديمها لخدماتها المصرفية الإسلامية[5]، ويمارس هذا الشكل بدول عدة بشتى أنحاء العالم، مثل بنك الرياض و البنك السعودي البريطاني[6].

2. التحول من خلال إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية، وتعمل على تقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية، وذلك ضمن حيز مخصص داخل البنك التقليدي؛ بحيث تقتصر هذه النوافذ على تقديم النشاطات التي تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي ووفق ضوابط شرعية معينة، ويعتبر هذا الشكل من أشكال التحول ذو ميزة مقارنة بالشكل السابق حيث يتمتع بشيء من الاستقلالية وهناك ازدواجية مقيدة ومحكومة بالمعايير الشرعية، بالإضافة إلى استقلالية المكان والأعمال التي تقدم من خلال وحدة مختصة بالعمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها غير مستقلة إدارياً ومالياً، بل تتبع لإدارة البنك التقليدي[7]. ومثال على بنوك تقليدية لديها نوافذ إسلامية: Citibank حيث قامت بتأسيس وحدة تمويل إسلامية متخصصة، وكذلك أنشأت مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية قسم مختص بالتمويل الإسلامي[8].

3. التحول من خلال الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، بحيث يقوم البنك إما بتحويل فروع تقليدية قائمة إلى فروع إسلامية تعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، أو بإنشاء فروع إسلامية جديدة، أو أن يقوم البنك التقليدي بتحويل النافذة الإسلامية التابعة له إلى فرع إسلامي مستقل، ويعتبر هذا الشكل من أشكال التحول التدريجي، وتتمتع هذه الفروع الإسلامية بالاستقلالية الإدارية، والتي تؤهلها لوضع الخطط الاستراتيجية تمهيداً لتحويل فروع تقليدية أخرى إلى فروع إسلامية، ويمتاز هذا الشكل عن سابقيه بازدواجية مقننة في تقديمه للمنتجات والخدمات الإسلامية والتقليدية داخل البنوك التقليدية، وبهدف زيادة الثقة بهذه الفروع الإسلامية وإحداث الطمئنة تعمل إدارات هذه الفروع على إنشاء هيئات رقابة شرعية مستقلة؛ من أشخاص مختصين بالنواحي الشرعية والاقتصادية لضمان سلامة التطبيق، ويعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التحول المصرفي شيوعاً، ومحكوم بضوابط ومعايير شرعية[9]، ومن الأمثلة على البنوك التقليدية التي تمتلك فروعاً إسلامية: مصرف Citibank

---

[5] المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، 2005م، ص5.

[6] المرطان، سعيد بن سعد، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية- تجربة البنك الأهلي التجاري"، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، ط1، 2005م. ص436.

[7] الشريف، فهد،" الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، 2005م، ص13. رستم، مريم سعد، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.. نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية"، أطروحة دكتوراة منشورة، 2014م، ص27.

[8] المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، ص5. نزال، نافذ الهرش، "تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية"، أضواء الدولية للاستشارات التسويقية وإدارة المشاريع، عمان: الأردن، 2008م، ص 3.

[9] العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، ص53. رستم، مريم سعد، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.. نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية"، ص 27.

حيث أنشأ فرعاً إسلامياً مستقلاً من البداية[10]، ومصرف الأهلي التجاري السعودي والذي قام بتحويل فروعه التقليدية إلى إسلامية[11]، وكذلك تحويل مصرف Negara Malaysia لبعض من نوافذه الإسلامية إلى فروع إسلامية مستقلة لما كان للنوافذ الإسلامية من أثر جيد في جذب واستقطاب العملاء وتحقيق نجاح ملموس [12].

4. التحول بشكل كلي؛ وذلك من خلال استبدال المنتجات والخدمات التقليدية التي تمارسها البنوك التقليدية بمنتجات وخدمات مصرفية إسلامية، بحيث يتوقف البنك بشكل كامل عن القيام بهذه النشاطات؛ والتي تخالف الشرع الإسلامي بسبب نظامها القائم على التعامل بالفائدة الربوية، ويستبدلها بنشاطات تتوافق مع صيغ التمويل الإسلامي، ومن الممكن أن تتم عملية التحول بشكل كامل إما عن طريق تحول داخلي من البنك التقليدي إلى بنك إسلامي وذلك بقرار من أصحاب القرار فيه[13]، أو عن طريق التحول الخارجي وذلك بشراء مستثمرين للبنك التقليدي وتحويله إلى بنك إسلامي[14]، أو بقرار من السلطة القانونية حيث يتم منع البنوك التقليدية من التعامل بالفائدة الربوية واستبدالها ببنك إسلامي تكون جميع معاملاته وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي؛ مثلما حدث في السودان وإيران[15]، ويعتبر التحول بشكل كلي من أكثر أشكال التحول مصداقية، وقد أسهم الصغر النسبي لحجم البنوك التقليدية في السوق على سهولة تحقيقها لأهدافها، بالإضافة إلى إعادة تأهيل العاملين بها بما يتوافق مع النشاط المصرفي الإسلامي[16]، وهناك تجارب كثيرة لعدد من الدول تحولت بنوكها التقليدية بشكل كامل مثل: بنك الجزيرة السعودي[17]، بنك الشارقة الوطني تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي[18].

5. التحول من خلال إنشاء البنوك التقليدية لبنوك جديدة تعمل وفق منهج الشرع الإسلامي، بحيث تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية من خلال بنك مستقل بشكل كلي عن البنك التقليدي، ويعمل وفق ضوابط شرعية مثله مثل أي بنك إسلامي، لكن تعود ملكية هذا البنك إلى البنك التقليدي بشكل كامل أو بجزء منه، ويعتبر هذا الشكل من أقل أشكال

---

[10] نزال، نافذ الهرش، "تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية" ، ص3.

[11] المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية" ، ص6.

[12] Malaysian Institute of Economic Research (MIER), “From Windows To Subsidiaries For Islamic Banking”: www.mier.org.my/newsarticles/archives/pdf/drsaiful31_10_2005.pdf. P1.

[13] العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، ص53. العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية" ، ص52.

[14] أبو غدة، عبد الستار، " تحول البنك إلى مصرف إسلامي" ، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة: السعودية، ط1، ج3، 2002م، ص313.

[15] البعلي، عبد الحميد، "نحو إلغاء الفائدة الربوية من النظام الاقتصادي والقانوني"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009م، ص75.

[16] رستم، مريم سعد، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.. نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية"، أطروحة دكتوراة منشورة، 2014م، ص26.

[17] العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية" ، ص52.

[18] نزال، نافذ الهرش، "تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية" ، ص3.

التحول المصرفي شيوعاً[19]، ومن الأمثلة على بنوك مارست هذا الشكل من أشكال التحول: تأسيس البنك العربي للبنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن[20].

لقد ناقشت هذه الدراسة مداخل وأشكال التحول المصرفي في البنوك التقليدية، على اختلاف أنواعها وما يميز كل شكل منها عن الآخر، ومما لا شك فيه أن تحول البنك التقليدي بشكل كامل إلى بنك يعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي هو الأفضل؛ حيث يعبر ذلك عن رغبة صادقة بالابتعاد عن المعاملات المحرمة واستبدالها بصيغ تمويل تتوافق مع الشرع الإسلامي، وكذلك الحديث عن الفروع الإسلامية التابعة لبنوك تقليدية؛ فهي تعتبر شكل من أشكال التحول التدريجي إلى بنك إسلامي بشكل كامل فيما بعد، وبالإضافة إلى ذلك يعتبر قيام البنك التقليدي بإنشاء بنك إسلامي مستقل؛ شكل جيد ومرغوب به ولكنه غير شائع بشكل كبير، وهذا ما يميز كل مدخل عن الآخر، ومع ذلك فإنه يوجد لكل بنك خصوصية وسياسات معينة وحالة خاصة به، وعلى اختلاف البلد الذي يمارس أعماله فيها؛ فلو نظرنا للدول الإسلامية فمن باب أولى أن تقوم بهذه الأنواع من التحول حسب الظروف المحيطة بها، وبالمقابل هناك من الدول التي لا تدين بالإسلام؛ والتي تجد فرصة لاستقطاب شريحة المسلمين عن طريق تقديم خدمات إسلامية جنباً إلى جنب مع التقليدية؛ وهذا غير مشروع لاختلاط الحلال بالحرام، أو أن تقوم بفتح النوافذ الإسلامية؛ وهو الأسلم، وقد خصت هذه الدراسة مدخل التحول عن طريق فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية وهذا ما سيتم مناقشته في هذه الورقة البحثية.

3.1 أساليب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك تتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي

تناقش هذه الدراسة أساليب التحول المصرفي للبنوك التقليدية للعمل وفقاً لمنهج الشرع الإسلامي؛ وذلك بسلوك طريقة تتناسب مع الشكل الذي قرر من خلاله البنك التقليدي القيام بعملية التحول المصرفي، وسيتم استعراض أهم أساليب التحول المتبعة في البنوك التقليدية والتي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي وهي كما يلي[21]:

1. التحول الجزئي: وفي هذا الأسلوب من التحول المصرفي يقوم البنك التقليدي بتقديم منتجات وخدمات إسلامية تتوافق مع صيغ التمويل الإسلامي؛ إما عن طريق تحويل فروع تقليدية قائمة إلى فروع إسلامية، أو بإنشاء فروع إسلامية جديدة، أوعن طريق إنشاء نوافذ للتعاملات الإسلامية داخل البنوك التقليدية وفق ضوابط شرعية، أو أن يقوم البنك بتقديم المنتجات والخدمات الإسلامية جنباً إلى جنب مع التقليدية، وغالباً لا تتوفر النية لدى إدارات هذه البنوك في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة.
2. التحول الكلي: يكون التحول في هذا الأسلوب عن طريق استبدال الأعمال المصرفية التقليدية بأعمال تتوافق مع الشرع الإسلامي، وبذلك يكون البنك التقليدي قد تحول بشكل كامل إلى بنك إسلامي، فإما أن يكون بقرار صادر عن الحكومة

---

[19] العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، ص54.

[20] سفر، أحمد،" العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغه وتحدياته" ، اتحاد المصارف العربية، بيروت: لبنان، ط1، 2004م، ص 207.

[21] رستم، مريم سعد، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.. نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية"، ص23. مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية" ، ص98. البعلي، عبد الحميد، "نحو إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي والقانوني" ، ص75.

والسلطة السياسية أو النقدي، بحيث تفصح الحكومة عن رغبتها بأسلمة النظام المالي فتصدر قرار بالتوقف عن كل الأعمال المخالفة للشرع واستبدالها بأعمال تتوافق معه، أو أن يكون قرار التحول صادر عن إدارة المصرف بحيث يعلن عن نيته بالتحول الكامل خلال خطة زمنية معلنة، وفق خطوات مرسومة، يتخلص البنك التقليدي من خلالها من أعماله التي تتعارض مع منهج الشرع الإسلامي.

يتبين بعد الحديث عن مداخل وأساليب التحول؛ أن البنوك التقليدية التي ترغب بالعمل المصرفي الإسلامي قد تبنت مداخل عدة؛ فكل بنك يختار ما يناسبه حتى يقوم بعملية التحول، وتندرج هذه المداخل مجتمعة تحت أسلوبين أساسيين للتحول؛ وهما التحول الكلي والتحول الجزئي، فهي إما أن تكون بتحويل الجهاز المصرفي التقليدي إلى إسلامي، أو بتبني البنك خطة للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وذلك ضمن خطة زمنية معلنة بقرار صادر من الجهات صاحبة القرار؛ يتخلل هذه الفترة تطوير منتجات مصرفية وفق منهج الشرع الإسلامي وابتكار بديل عن المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية وهذا فيما يتعلق بالتحول الكلي، أما بالنسبة للبنوك التقليدية التي تبنت أسلوب التحول الجزئي وذلك بشكل تدريجي ضمن مراحل معينة بحيث تقوم البنوك التقليدية الراغبة بالتحول بتأسيس فروع إسلامية تابعة لها، أو بتحويل فروع تقليدية قائمة للعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، ويستمر البنك بذلك حتى يتم التحول بشكل كامل نحو النشاط المصرفي الإسلامي، أو يكون بتحويل البنك لفروعه التقليدية وترك البقية تعمل كما هي وهذا يدل على عدم توفر نية للتحول بشكل كامل للنشاط المصرفي الإسلامي، أو تقوم البنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع التقليدية دون وجود أي نية للتحول، أو بفتح نوافذ للتعاملات الإسلامية داخل البنوك التقليدية؛ وهي تعتبر خطوة في طريق التحول نحو المصرفية الإسلامية وهذا ما ستتحدث عنه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تعتبر النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية العمل المصرفي الإسلامي، وبغض النظر عن دوافع البنوك التقليدية الراغبة في العمل بالنوافذ الإسلامية، إلا أنها أسهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين، وجذب المزيد من العملاء الجدد؛ والذين يتورعون عن العمل بالنشاط المصرفي التقليدي.

وتناقش هذه الدراسة مطالب عدة في هذا المبحث وهي: مفهوم النوافذ الإسلامية في المطلب الأول، ومشروعية النوافذ الإسلامية في المطلب الثاني، وضوابط إنشاء النوافذ الإسلامية في المطلب الثالث.

1.2 مفهوم النوافذ الإسلامية

ستتطرق هذه الدراسة لتعريف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في هذا المطلب؛ وذلك بغرض التعرف بشكل أفضل على هذا المفهوم وماذا يقصد منه.

النوافذ الإسلامية لغة: نافذة من نفذ: النفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه، تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذاً ونفوذاً[22].

النوافذ الإسلامية اصطلاحاً: وقد عرف المجلس الخدمات المالية الإسلامية[23] أو ما يعرف ب (IFSB)[24] النوافذ الإسلامية على أنها: جزء من مؤسسة مالية تقوم بالاستثمار والتمويل بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعاً في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية[25].

ويعرفها باحث على أنها: هو تخصيص حيز أو جزء داخل البنك التقليدي يقدم منتجات وخدمات تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، بالإضافة إلى نشاطات البنك التقليدية[26].

وتعرف هذه الدراسة النوافذ الإسلامية على أنها: أقسام متخصصة غير مستقلة تابعة للبنوك التقليدية، تعنى بتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، بالإضافة إلى نشاطات البنك التقليدية.

الأصل في النوافذ الإسلامية أنها تعتبر نوافذ كاملة أو قائمة بذاتها، وذلك فيما يتعلق بالوساطة المالية؛ حيث تقوم تلك النوافذ باستثمار أموال الموجودات في المؤسسة بشكل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع ضرورة الفصل بين موجوداتها وأموال المؤسسة التقليدية الأم[27].

هناك بعض الدول تطلق مصطلح النوافذ على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية مثل الإجارة المنتهية بالتمليك أو المرابحة أو المشاركة المتناقصة؛ والتي تعمل على استثمار الأموال في الموجودات بشكل يتفق مع منهج الشرع الإسلامي، ولكن يتم تجميع الأموال في هذه المؤسسات المالية بشكل ينافي منهج الشرع الإسلامي، والهدف من ذلك تحقيق أهداف استثمارية تتوافق مع الشرع الإسلامي شكلياً، ولكن هذا ما يطلق عليه "نوافذ جانب الموجودات فقط"، والذي يختلف عن النوافذ الإسلامية المقصودة في دراستنا[28].

يتم إجراء تلك العمليات عن طريق فروع أو عن طريق وحدات تعمل على توفير تسهيلات للحسابات الجارية في هذه المؤسسات المالية، وتتفق مع النوافذ الإسلامية فيما يتعلق بإدارة المخاطر؛ حيث يتم تطبيق منهج الشرع الإسلامي فيما يتعلق بموجودات

---

[22] ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ط1. مجلد 3، ص 514.

[23] مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو عبارة عن هيئة دولية يصدر مبادئ إرشادية ومعايير احترازية وقائية، فيما يتعلق بصناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ والتي تضم أسواق رأس المال، والقطاعات المصرفية والتأمين التكافلي الإسلامي، ويختص بصياغة معايير تهدف إلى تطوير هذه الصناعة وتعمل على استقرارها. www.ifsb.org

[24] Islamic Financial Services Board.

[25] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "المعيار رقم 17.. المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)"، كوالالمبور- ماليزيا، 2015م، ص 143.

[26] مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية"، ص102. الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ص21. المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية" ، ص13.

[27] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 17.. المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)، ص143.

[28] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ص143.

المؤسسة، وكذلك فيما يتعلق بحساب وزن المخاطر في مقابل الموجودات بشكل دقيق، بغرض حساب كفاية رأس المال، وتتعارض مع النوافذ الإسلامية فيما يتعلق بالرقابة حيث لا بد أن تخضع النوافذ الإسلامية لرقابة شرعية بشكل محكم ودقيق[29].

2.2 مشروعية النوافذ الإسلامية

عادة ما يكون هناك في الأمور المستحدثة والتي لم يرد بها نص شرعي يخصها جدل كبير، ولا سيما موضوع فتح نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية، والتي ترغب بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، وينقسم أهل الدين والاختصاص في ذلك إلى أقسام؛ فهناك من يؤيدها ولديه حجته وهناك من يعارضها ولديه حجته أيضاً، وهناك من يرى أنها استثناء في حالات معينة، وستتطرق هذه الدراسة لبيان حجة كل منهم[30]:

1.2.2 المؤيدون لفتح نوافذ إسلامية

يرى من يؤيد فتح نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية أنه يجوز التعامل بها في حال كونها منضبطة شرعاً، وهناك آراء كثيرة في هذا المجال واحتجوا بما يلي[31]:

1. يعتبر التخلص من الربا هو هدف يطمح إليه أي مجتمع مسلم؛ في حال رغب بتطبيق تعاليم شرعه، وبالتالي فتح نوافذ إسلامية يعتبر إحدى الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرم.
2. الاستفادة قدر الإمكان من البنوك التقليدية بحكم خبرتها الطويلة في المجال المصرفي؛ بما يدعم القطاع المصرفي الإسلامي وبالتالي تطويره وتحسين أدائه بشكل أفضل.
3. نجاح النوافذ الإسلامية يعتبر حافز جيد ودافع لدى إدارات البنوك التقليدية للتحول بشكل كامل فيما بعد وبالتالي أسلمة هذه البنوك التقليدية، وذلك يعود لقناعة أصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الإسلامي وبالتالي تحويله إلى بنك إسلامي كامل، وربما يكون نجاح النوافذ الإسلامية سبب في زيادة الطلب والإقبال على التعامل بالخدمات والمنتجات الإسلامية وتقليص الطلب على التقليدية.
4. تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة في طريق التحول من النظام الربوي إلى النظام المصرفي الإسلامي، حينما يكون الوقت مناسباً لذلك ويقاس هذا التدرج في تحول البنك التقليدي على منهج الشرع الإسلامي في تدرجه في تحريم الربا.
5. تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح وترخيص بنوك إسلامية وبالتالي تعتبر النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة والبديلة والتي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة وعمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

---

[29] المرجع السابق، ص143.

[30] المرطان، سعيد سعد، " تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية" ، ص8.

[31] الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي" ، ص21. المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية" ، ص8. مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية" ، ص110. سانو، قطب مصطفى، " في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجاً" ، بحث مقدم إلى: المؤتمر الرابع عشر بجامعة الامارات العربية المتحدة.2005م، ص1560.

6. شجع وجود النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على التعايش بشكل مشترك بين نظامين مصرفيين مختلفين بدلاً من استمرار المواجهة بينهما، كما أن ذلك كان محفزاً للبنوك الإسلامية لتقديم الأفضل.
7. اعتراف من البنوك التقليدية بأهمية العمل المصرفي الإسلامي، وبمصداقية صيغ التمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي ككل.
8. في حال تحول أحد هذه البنوك التقليدية إلى بنك إسلامي فيما بعد فإن هذا يعتبر انجاز ومكسب كبير للقطاع المصرفي الإسلامي، وخصوصاً إذا كان هذا البنك له اسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة.

2.2.2 المعارضون لفتح نوافذ إسلامية

بالمقابل من ذلك هناك من يعارض وجود وإنشاء نوافذ إسلامية واحتجوا بما يلي[32]:

1. لا يمكن إخفاء حقيقة أن النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية وبحسب القاعدة الفقهية "التابع تابع"، لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.
2. من الممكن أن يؤثر وجود النوافذ الإسلامية سلباً على إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو على رغبة البنوك التقليدية في التحول بشكل كلي إلى بنوك إسلامية فيما بعد، حيث يتم الاكتفاء بهذه النوافذ الإسلامية.
3. يشكل وجود النوافذ الإسلامية وانتشارها إلى حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك التقليدية التي تمتلك هذه نوافذ.
4. ربما يكون الدافع من إنشاء النوافذ الإسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس بدافع ديني، حيث هناك من البنوك والتي تمتلك نوافذ إسلامية لم تفكر بعد أو لا يوجد لها نية في الأصل في التحول إلى المصرفية الإسلامية.
5. تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي بها إلى اختلاط الأموال حيث أن مصدر رأس مال النوافذ الإسلامية هو نفسه البنك التقليدي الأم أي أن هناك تبعية مالية، وفي حالات معينة يقوم البنك التقليدي بتحويل فائض سيولة النافذة الإسلامية إلى المركز الرئيسي واستثمارها لحين طلب النافذة الإسلامية لها.
6. من الممكن أن يؤدي فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية إلى التشويش والخلط في الفهم في أذهان العملاء والموظفين وبالتالي سوء التطبيق.
7. قد ينتج عن الدمج بين نظامين مصرفيين مختلفين صعوبة في التعايش بينهما لاختلاف الفكرة والهدف، وعدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي مقابل نظام البنك التقليدي القائم على الربا.

---

[32] الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ص23. المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، ص8.

A. Zubair * and A. A. Alaro**. "Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study". p7.

3.2.2 القائلون بالتعامل بالنوافذ الإسلامية للضرورة

يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك استثناءات في حالات معينة يجوز فيها فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية وحجة أصحاب هذا الرأي كما ما يلي[33]:

1. في حال عدم وجود بنوك إسلامية يكون حكم تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية في هذه الحالة حكم المضطر، لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٧٣﴾[34]، وتنتفي الضرورة في حال وجدت البنوك الإسلامية وعليها يجب أن يتحول المسلم للعمل ببنوك تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي.
2. في حال عدم توفر البنوك الإسلامية فإن تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية أفضل من التعامل مع بنوك تقليدية لا تقدم خدمات ونشاطات مصرفية إسلامية.
3. اقتصار التعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة قد يؤدي بالبنوك التقليدية للتحول بشكل سريع وكامل إلى بنوك إسلامية.

يتضح لنا بعد التطرق لحجج وآراء الفقهاء والتي بين مؤيد ومعارض؛ أنه لا مانع من قيام البنوك التقليدية بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، والذي بالتأكيد سيسهم بنشر الفكر الإسلامي وإثبات الهوية الإسلامية؛ حتى ولو لم تكن هناك نية للبنك في التحول فيما بعد للعمل بشكل كامل لتقديم بالمنتجات والخدمات الإسلامية –خاصة في الدول التي يتعذر فيها فتح بنوك إسلامية– بشرط تطبيق الضوابط الشرعية؛ وذلك وفقاً لمنهج الشرع الإسلامي، وبوجود مراقبين شرعيين ورقابة بشكل مستمر على عمل النافذة الإسلامية، ويكفينا أن هناك اعتراف بجدوى وأهمية العمل المصرفي الإسلامي، وأنه قطاع حيوي مهم يستحق التجربة والانتشار، والذي من المؤكد أنه سيعود بالنفع على المسلمين فيما بعد، أما في حال تواجد بنوك إسلامية فإنه يمكن للبنوك التقليدية فتح نوافذ إسلامية بشرط وجود نية للتحول فيما بعد لبنك يتعامل بشكل كامل وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية وأن تكون هذه النوافذ خطوة في طريق التحول فيما بعد، هذا والله أعلم.

3.2 ضوابط إنشاء النوافذ الإسلامية

لكل عمل مصرفي إسلامي قيود وضوابط معينة ولا سيما النوافذ الإسلامية؛ سواءً كان ذلك في مرحلة التأسيس لها أو في مرحلة البدء بممارسة العمل بالنشاط المصرفي الإسلامي فيها، ولا بد من اتباع هذه الضوابط حتى يتم التطبيق بالشكل المطلوب، وتختلف أنواع هذه الضوابط حسب دور كل منها وهي كما يلي:

أولاً: الضوابط الشرعية

ويعتبر هذا الضابط الأكثر أهمية والمعيار الأساسي لضمان قيام البنك التقليدي الذي يمتلك نافذة إسلامية بتطبيق منهج الشرع الإسلامي في جميع النشاطات التي يقوم بها، وهناك إجراءات لا بد منها حتى نستطيع القول أن عمليات النوافذ الإسلامية منضبطة شرعاً، يتطلب الأمر في البداية تشكيل هيئة رقابة شرعية تتألف من فقهاء مختصين في العمل المصرفي الإسلامي، من أجل التأكد من صحة تطبيق

[33] الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ص24.

[34] سورة البقرة، الآية 173.

العقود، والسياسات المتبعة والسير على خطوات بشكل دقيق ومدروس، وكذلك من العمليات المحاسبية والمالية؛ حيث يجتمع أعضاء هذه الهيئة شهرياً من أجل مناقشة الموضوعات المستجدة والعمل على صياغة القرارات وعمل التوصيات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على النشاطات والتأكد من سير العمليات بالشكل الأمثل[35].

ولا بد من وجود توجهات صادقة من قبل القيادات العليا والمتمثلة في مجلس الإدارة للبنك التقليدي لتطبيق منهج الشرع الإسلامي في المعاملات البنكية التي تختص بها النوافذ الإسلامية، وذلك بالاستعداد لتحمل أي تكلفة تنشأ عن العمليات التي من الممكن أن تخالف الشرع وبالتالي التضحية بالربح[36].

بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية والبعد عن المخالفات الشرعية والتي لا تتناسب مع مبدأ عمل النوافذ الإسلامية، وكذلك لا بد من التثبت بشكل شرعي من المعاملات البنكية الإسلامية، والتأكد من تملك السلعة قبل بيعها والبعد عن المعاملات المحرمة والتي تتنافى مع منهج الشرع الإسلامي.

يشترط على العاملين في هذه البنوك التقليدية الفصل المالي والمحاسبي بين عمليات النافذة الإسلامية وعمليات البنك التقليدي وهو معيار أساسي ومهم من أجل ضمان مصداقية النوافذ الإسلامية، ولا بد من وجود قناعة صادقة أن هذه النوافذ تعتبر خطوة في طريق التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي[37].

ثانياً: الضوابط القانونية

ليس من السهل أن تمارس البنوك الإسلامية أو التي تعمل بنظامين مصرفيين مختلفين أعمالها بمعزل عن التشريعات والقوانين التي تنظم العمل المصرفي لجميع البنوك العامل على اختلافها في البلد الواحد ككل، أو حتى على المستوى الدولي فهي تسير على نفس الخطى وتتبع نفس المنهجية، وهناك تنافس على السيطرة على السوق والتوسع بفتح الفروع، بالإضافة لذلك يوجد هناك منافسة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية على فتح فروع لتكون منافسة أيضاً للبنوك الوطنية داخل بلدها، لذا يستلزم ذلك مراعاة الاعتبارات النظامية والقانونية التي يفرضها البنك المركزي المختص بتلك الدولة والتي يجب على جميع البنوك العاملة فيها الالتزام بقوانينها وتشريعاتها[38].

وعادة ما تواجه البنوك الإسلامية أو الفروع التي تعمل ضمن بنك يعمل بنظامين مصرفيين مختلفين صعوبات كثيرة وعدم وجود قوانين تختص بها نظراً لاختلاف طبيعتها عن البنوك التقليدية، لذا وجب عليها التحسين من نشاطاتها والابتكار والتجديد بشكل مستمر في منتجاتها وفقاً لمنهج الشرع الإسلامي، مع مراعاة اتباع التقنيات الحديثة حتى تكون قادرة على المنافسة، وربما تلجأ للاندماج أو التكتل مع مؤسسات مالية وبنوك كبيرة حتى تستطيع المنافسة وتحقيق النجاح والهدف الذي وضعت من أجله.

وفيما يتعلق بموضوعنا وهو النوافذ الإسلامية التابع لبنوك تقليدية؛ فإن هذه النوافذ حتى لو كانت تابعة لإدارات مستقلة مع وجود هيئة رقابة شرعية إلا أن البنك المركزي يتعامل مع المسمى ككل للبنك التقليدي، حيث تخضع النوافذ الإسلامية لنفس قواعد

---

35 المرطان، سعيد سعد، "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.. تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي" ، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، 1999م، ص30.

36 السرحي، لطف محمد، " الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح" ، ص10.

37 المرجع السابق، ص10.

38 المرطان، سعيد سعد، "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.. تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي" ، ص32.

العمل المنظمة للبنك التقليدي سواءً كان قانونياً أو رقابياً. وبالتالي تفتقر النشاطات المصرفية الإسلامية إلى المزايا والتسهيلات والتي يوفرها البنك المركزي فيما يتمتع بها البنك التقليدي[39].

لذا كان هذا الدافع الرئيسي والذي جعل البنوك التي تمارس النشاط المصرفي الإسلامي للتعاون والتنسيق فيما بينها لضرورة إيجاد قوانين وأنظمة تختص بالعمل المصرفي الإسلامي وإقناع الجهات الإشرافية بذلك، والعمل على تنظيم العلاقات فيما بينها وبين البنوك التقليدية، ويتعدى أثر ذلك على قضايا السياسات النقدية والمالية في الدولة بما يخدم مصالحها.

ثالثاً: الضوابط الإدارية

هناك عدة ضوابط إدارية لا بد من توفرها حتى تصل النوافذ الإسلامية للهدف المنشود منها، وأهم ما يجب توفره في هذه الضوابط أن يكون هناك إدارة مستقلة تختص بالنشاطات المصرفية الإسلامية داخل البنوك التقليدية وتعمل على تطوير هذه النشاطات ورفع مستوى الأداء والكفاءة التشغيلية وتوفير المتطلبات والاحتياجات الفنية والإدارية.

وأن يكون هناك فصل مالي ومحاسبي مع ضمان استقلالية إدارة النوافذ الإسلامية عن باقي إدارات وفروع البنك التقليدي الأخرى، وهذا ضابط أساسي لتحقيق هدف عدم اختلاط الأموال، حتى يتم التمويل وفقاً لمنهج الشرع الإسلامي[40].

وكذلك حسن اختيار العاملين في النوافذ الإسلامية والذين يتعاملون بشكل مباشر مع فئة العملاء، وتدريبهم بشكل يتماشى مع منهج الشرع الإسلامي وتعريفهم بأساسيات ومبادئ التمويل الإسلامي؛ والذي له أكبر الأثر في سلامة التطبيق والارتقاء بمستوى الأداء، مع تقييمهم بشكل مستمر وتحفيزهم إلى جانب تطويرهم، وتحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي بينهم.

رابعاً: الضوابط المالية والمحاسبية

هناك العديد من الضوابط المالية والمحاسبية والتي لا بد من وجودها حتى يتحقق شرط صحة تطبيق نشاطات النوافذ الإسلامية والتي تكون وفق منهج الشرع الإسلامي؛ ومنها لابد من الفصل بين مصادر الأموال التابعة لعمليات النوافذ الإسلامية وعمليات البنك التقليدية، والتأكد من وجود الاستقلالية المالية والمحاسبية في العمليات المصاحبة للنوافذ الإسلامية، وأن يكون هناك قسم متخصص ضمن النافذة الإسلامية يعمل على إعداد الميزانية والأصول والخصوم وإعداد القوائم المالية، والإشراف على عملياتها بشكل دقيق[41].

وكذلك العمل على تخصيص رأس مال للنوافذ الإسلامية حتى تتمكن من التأسيس لأصولها الثابتة من أثاث ومستلزمات وغيرها، والقيام بتوفير بمتطلباتها حتى تتمكن من ممارسة النشاطات على وجهها الأكمل، وكذلك تلبية احتياجات رجال الأعمال لتمكينهم من القيام باستثماراتهم، والبدء بمباشرتها لأعمالها[42].

لا تتمتع النوافذ الإسلامية بالاستقلالية الإدارية وبالتالي ليست لها شخصية قانونية مستقلة باعتبارها تابعة للبنك التقليدي الأم، ولكن من المفترض أن يكون هناك إدارة أو قسم إداري مستقل ضمن هيكل البنك التقليدي الأم، يعمل على إدارة عمليات النشاطات الإسلامية وإحكام الرقابة على عملياتها، وبشكل يتفق مع منهج الشرع الإسلامي.

---

[39] المرطان، سعيد سعد، "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.. تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي" ، ص33.

[40] المرجع السابق، ص38.

[41] السرحي، لطف محمد، " الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح" ، ص11.

[42] المرطان، سعيد سعد، "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.. تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي" ، ص35.

إتاحة الفرصة للنوافذ الإسلامية بالاستفادة من الخدمات المصرفية التي تتمتع بها النشاطات المصرفية للبنك التقليدي؛ مقابل أجر متفق عليه بينهما، وكذلك فيما يتعلق بفائض السيولة تستطيع النوافذ الإسلامية توظيفها بما يتناسب مع صيغ التمويل الإسلامي، وتحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية؛ للتأكد من صحة العقود والإجراءات المتبعة، وبدون تدخل من البنك التقليدي الأم، أو فرض سياسات وشروط تتعارض مع منهج الشرع الإسلامي، ولا يجوز للبنك التقليدي توظيف فائض السيولة للنوافذ الإسلامية لديه سواءً كان بفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر[43].

يتوجب على البنوك التي تعمل بالنشاطات المصرفية الإسلامية تأهيل كوادر بشرية تؤمن بمبدأ الصيرفة الإسلامية؛ وذلك باختيار الموظف الذين يتناسب مع هذه الوظيفة بدقة واهتمام بالغين، وإعداد البرامج والدورات التدريبية حول مبادئ الصيرفة الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي وتدريبهم وتأهيلهم بشكل جيد، وتعريفهم بالضوابط الشرعية لعقود البيع والإجراءات والسياسات التي يجب اتباعها عند العمل بالنوافذ الإسلامية.

إعداد دليل توضيحي لنشاطات النوافذ الإسلامية وذلك عن طريق مكاتب استشارية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، بهدف تعريف العاملين في النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بالصيرفة الإسلامية، والسير على خطوات وإجراءات واضحة تسهم برفع مستوى الثقة بالخدمات المصرفية الإسلامية إذا نفذت بشكل صحيح وبالتالي زيادة المصداقية[44].

خامساً: الضوابط العملياتية والفنية

يتوجب على البنوك التي تمارس النشاط المصرفي الإسلامي تطوير النظم الفنية لديها، وكذلك الإجراءات العملياتية بشكل يتناسب مع طبيعة النظام المصرفي الإسلامي، وهذه الضوابط تلي الفصل المحاسبي والمالي لنشاطات النوافذ عن باقي نشاطات البنك التقليدي الأخرى.

فلا بد أن يكون فتح الحسابات المصرفية وإجراء القيود المحاسبية وفقاً للضوابط الإسلامية؛ الأمر الذي يستوجب على القائمين على النوافذ الإسلامية تبني تلك الأنظمة العملياتية والفنية، وتعتبر هذه الإجراءات نوع من الفصل بين عمليات البنك الإسلامية والتقليدية، فلكل منها نشاطاته الخاصة به والعمليات والاجراءات المصاحبة لها[45].

يتبين لنا من هذه الدراسة وبعد الحديث عن ضوابط إنشاء النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على اختلافها؛ أنه يتوجب على إدارة أي بنك تقليدي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي وضع مجموعة من الضوابط والقيود على العمليات التي تقوم بها هذه البنوك؛ من أجل ضمان سلامة التطبيق بشكل صحيح ومنضبط شرعاً، وبالتالي إعطاء الصورة الصحيحة المطلوبة عن طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي حتى ترتكز هذه الصورة في أذهان العملاء في هذه النوافذ الإسلامية، وكذلك في أذهان العاملين فيها وفي البنك التقليدي على حد سواء.

الخلاصة:

تعتبر النوافذ الإسلامية من المواضيع التي أثارت جدلاً من ناحية شرعيتها فهي ما بين مؤيد ومعارض؛ إلا أنها قد أسهمت في نشر فكر الصيرفة الإسلامية، وعلى الرغم من أن لكل بنك تقليدي دوافعه وأسلوبه في التحول المصرفي؛ إلا أنه يمكننا القول إن النوافذ الإسلامية

---

[43] السرحي، لطف محمد، " الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، ص12.

[44] السرحي، لطف محمد، ص12.

[45] المرطان، سعيد سعد، "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.. تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي"، ص36.

تعتبر حل جيد ومقبول لعمل البنوك التقليدية بالنشاطات المصرفية الإسلامية؛ وذلك كخطوة تمهيدية تؤهلها للتحول إلى بنك إسلامي بشكل كامل مستقبلاً.

التوصيات:

تقترح هذه الدراسة عدد من التوصيات وهي تتمثل فيما يلي:

1. ضرورة التعريف بالمصرفية الإسلامية والاعتراف بنجاحها وأنها قادرة على مواجهة الظروف والأزمات المالية.
2. دعوة البنوك التقليدية لترك التمويل المحرم عن طريق الفائدة الربوية والعمل عن طريق التمويل الإسلامي والمنضبط شرعاً وفقاً لمنهج الشرع الإسلامي.
3. ضرورة استفادة البنوك التقليدية والتي لم تدخل بعد إلى تجربة التحول المصرفي أو التي تحولت جزئياً من تجارب البنوك التي تحولت بشكل كلي؛ لما له أكبر الأثر في زيادة معدلات الربح والسيولة لدى هذه البنوك.

المراجع:

المراجع العربية

القرآن الكريم.

الكتب والأبحاث:

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، (دار صادر، بيروت، ط1. مجلد 11): 187.

أبو غدة، عبد الستار، " تحول البنك إلى مصرف إسلامي"، (بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة: السعودية، ط1، ج3، 2002م):313.

البعلي، عبد الحميد، "نحو إلغاء الفائدة الربوية من النظام الاقتصادي والقانوني"، (موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009م):75.

الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، (جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الجزء 1، 1992م):15.

الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، 2005م): 13.

العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية "، (دار النفائس، الأردن، ط1، 2009م):53.

المرطان، سعيد سعد، "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005م):6.

المرطان، سعيد بن سعد، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية- تجربة البنك الأهلي التجاري"، (التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، ط1، 2005م):436.

المرطان، سعيد سعد، "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية.. تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي"، (اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، 1999م):36.

رستم، مريم سعد، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.. نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية" ، (أطروحة دكتوراة منشورة، 2014م):27.

سانو، قطب مصطفى، " في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجاً"، (بحث مقدم إلى: المؤتمر الرابع عشر بجامعة الامارات العربية المتحدة، 2005م):1560.

سفر، أحمد،" العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغه وتحدياته"، (اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م):207.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "المعيار رقم 17.. المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)"، (كوالالمبور- ماليزيا، 2015م):143.

مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية"، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 2006م):21.

نزال، نافذ الهرش، "تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية"،) أضواء الدولية للاستشارات التسويقية وإدارة المشاريع، عمان، الأردن، 2008م):3.

المراجع الأجنبية

A. Zubair * and A. A. Alaro**. *"Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study"*. 7.

Malaysian Institute of Economic Research (MIER), "From Windows to Subsidiaries for Islamic Banking", www.mier.org.my/newsarticles/archives/pdf/drsaiful31_10_2005.pdf:1.

www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16.(2016) .

www.ifsb.org.

Malaysian Institute of Economic Research (MIER), "From Windows To Subsidiaries For Islamic Banking": www.mier.org.my/newsarticles/archives/pdf/drsaiful31_10_2005.pdf. :1.